العرب
الأربعاء 2019/12/04
السنة 42 العدد 11548

الشارع التونسي يوجّه إنذارا مبكرا لحكومة الجملي

تجدّد الاحتجاجات في مدينة جلمة بعد انتحار شاب عاطل عن العمل

شباب غاضب

في الوقت الذي ينشغل فيه رئيس الحكومة المكلف حبيب الجملي بالمشاورات الحكومية أملا في حصوله على أغلبية مريحة تتيح له تشكيل فريقه الحكومي، يخيّم الحزن على تونس بعد كارثة انقلاب حافلة، كما تجددت الاحتجاجات بمدينة جملة، ليوجّه الشارع بذلك إنذارا بالتصعيد في حال لم تحقق الحكومة الجديدة مطالبه الاجتماعية العادلة.

تونس – تزيد حالة الاحتقان العارمة التي تشهدها مدن داخلية في تونس، الضغوط على رئيس الحكومة المكلف حبيب الجملي المطالب بتشكيل فريق حكومي في الآجال الدستورية، وبتلبية انتظارات الشارع.

وتجددت الاحتجاجات في مدينة جلمة بولاية سيدي بوزيد شرق تونس، وهي احتجاجات مستمرة لليوم الرابع على التوالي منذ انتحار شاب من الجهة حرقا.

وتشهد المدينة منذ السبت الماضي احتجاجات ليلية ومواجهات بين محتجين وقوات الشرطة، للمطالبة بالتنمية في الجهة وبتوفير فرص عمل للشباب العاطل عن العمل.

وتعاني المدينة من استمرار التهميش بعد تسع سنوات من الثورة التي تفجرت من هناك على الفقر والبطالة والفساد.

وشهدت، الاثنين، أعمال كرّ وفر بين قوات الشرطة ومحتجين من الشباب كانوا أغلقوا شوارع في المدينة وأضرموا النيران في العجلات، واضطرت الشرطة إلى إطلاق الغاز المسيل للدموع لتفريقهم.

وكانت الاحتجاجات اندلعت في البداية إثر وفاة عبدالوهاب الحبلاني (25 عاما) بعد أن أضرم النار في جسده، على طريقة مفجّر الثورة محمد البوعزيزي قبل تسع سنوات في الولاية نفسها.

واستؤنفت الاحتجاجات، الثلاثاء، إثر محاولة انتحار ثانية لشاب من عملة الحضائر كان يحتجّ ضد طرده.

وأوقفت قوات الأمن التونسية 11 شخصا في مدينة جلمة، وفق ما أعلنت وزارة الداخلية، الثلاثاء.

وقال خالد حيوني المتحدث باسم الداخلية التونسية في تصريحات صحافية، إن "شبانا تتراوح أعمارهم بين 11 و18 عاما هاجموا ليلا (ليل الاثنين إلى الثلاثاء) عناصر من قوات الأمن ورشقوهم، خصوصا، بالحجارة متسبّبين في إصابة ما مجموعه 30 شرطيا". وأضاف أن "قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع لتفريقهم وتم توقيف 11 منهم".

وعبّر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في بيان، الثلاثاء عن "بالغ قلقه لما آلت إليه حالة الاحتقان الاجتماعي بمدينة جلمة".

وحذّر المنتدى من أن "تجاهل المطالب الاجتماعية العادلة يدفع إلى المزيد من توتير الأوضاع".

وأكد "حق الحركات الاجتماعية في الاحتجاج السلمي دفاعا عن حقوقها والمطالبة بوضع حدّ للفساد وبتغيير جذري للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يستجيب لانتظارات الأغلبية الساحقة من التونسيين".

وتوجّه الاحتجاجات المستمرة رسائل إنذار مبكرة للحكومة المرتقبة، حيث يلوح الشارع بالتصعيد في حال لم تترجم الوعود الانتخابية التي أطلقتها النخبة السياسية الجديدة إلى حلول واقعية.

ويشكّل الملف الاقتصادي والاجتماعي اختبارا للحكومة الجديدة، في الوقت الذي ما زال لم يكشف فيه الجملي عن برنامجه وأولويات الفريق الجديد.

وأشار المحلل التونسي عبداللطيف الحناشي لـ"العرب" إلى أن "الاحتجاجات تساعد على دفع الحكومة الجديدة على الاهتمام أكثر بالشؤون العامة والمشاغل اليومية للمواطنين".

لكنه حذّر من توسّع تمدد الاحتجاجات جغرافيا واجتماعيا في حال فشلت حكومة الجملي في مهامها. وتابع الحناشي، "رقعة الاحتجاجات ستتوسّع في حال لم تستجب الحكومة الجديدة لمطالب الشارع".

حبيب الجملي: وزارات السيادة سيقودها مستقلون

قال رئيس الحكومة المكلف في تونس، الثلاثاء، إن وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والعدل سيقودها مستقلون ضمن حكومته الائتلافية التي يتوقع أن يكشف عنها الأسبوع المقبل.

وقال الحبيب الجملي الذي رشحه حزب النهضة الاسلامي الفائز في انتخابات أكتوبر الماضي بالأغلبية، إن الإصلاحات الاقتصادية ومكافحة الفساد المستشري في مفاصل الدولة ستكون من أولويات حكومته.

وأضاف الجملي في مقابلة مع رويترز بمكتبه بقصر الضيافة بقرطاج "أتوقع الانتهاء من تشكيل الحكومة الأسبوع المقبل".

وأشار رئيس الحكومة المكلف إنه واثق من حصول حكومته على ثقة البرلمان ولو بأغلبية غير كبيرة في ظل "تشبث بعض الأطراف بشرط الحصول على وزارات سيادة للمشاركة" في إشارة على ما يبدو إلى تمسك حزب التيار الديمقراطي بالحصول على وزارتي العدل والداخلية إضافة إلى وزارة الإصلاح الإداري للمشاركة في الحكومة.

وكشف انه قرر أن يمنح الوزارات الاستراتيجية بما فيها العدل والداخلية والخارجية والدفاع لمستقلين، مضيفا أن الحزب الفائز أي النهضة تتفهم ذلك بينما هناك من رفض هذا التوجه واشترط الحصول على وزارتي سيادة للمشاركة.

وقال إنه يأمل أن يتراجع هؤلاء عن ذلك في الدقائق الأخيرة من المشاورات.

وأضاف ان وزارة المالية ستكون لكفاءة عالية لها صيت محلي ودولي رافضا الكشف عن اسم المرشح. ورغم أن الجملي لم يكشف المزيد من التفاصيل لكنه من المتوقع أن تمنح وزارة المالية أيضا لشخصية مستقلة.

مصر: اتفاقية أردوغان والسراج تعطل العملية السياسية في ليبيا

القاهرة – قال وزير الخارجية المصري سامح شكري إن الاتفاقين اللذين وقعتهما تركيا مع حكومة الوفاق الليبية يعطّلان العملية السياسية في البلاد.

وذكر، الثلاثاء، بيان للمتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أن ذلك جاء خلال اتصال هاتفي أجراه شكري ،الاثنين ، بالمبعوث الأممي لليبيا غسان سلامة بحثا خلاله التطورات الخاصة بالأزمة الليبية والجهود المبذولة نحو إنجاح "عملية برلين" لتأمين الحل السياسي لاستعادة الاستقرار على الساحة الليبية.

وشدّد شكري على سبيل التحديد على أن الاتفاقين اللذين وقّعهما فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الليبية المدعومة دوليا، رغم عدم امتلاكه للصلاحيات اللازمة مع تركيا، من شأنهما تعميق الخلاف بين الليبيين، ومن ثم تعطيل العملية السياسية، وأن هذا جاء في وقت بدأ يتشكّل توافق دولي حول كيفية مساعدة الأخوة الليبيين على الخروج من الأزمة الحالية.

وأكد شكري دعم مصر الكامل لسلامة في مهمته والحرص على نجاحها، مشددا على أهمية الحيلولة دون إعاقة العملية السياسية في المرحلة القادمة بأي شكل من الأشكال من قبل أطراف على الساحة الليبية أو خارجها.

بدوره هدّد وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس بطرد السفير الليبي في أثينا، إذا لم يكشف تفاصيل الاتفاق العسكري الذي وقّعته حكومة الوفاق الليبية مع تركيا الأسبوع الماضي، في خطوة تكشف تصاعد الغضب اليوناني من الاتفاق المبرم بين حكومة السراج وأنقرة.

وصرح ديندياس لتلفزيون سكاي، الاثنين، بأن اليونان تريد الاطّلاع على الاتفاق في مهلة أقصاها الجمعة، "وإلا (فإن السفير) سيعتبر شخصا غير مرغوب فيه وسيغادر البلاد".

وقال ديندياس، "لا يقتصر الأمر على عدم إطلاعنا على مضمون (الاتفاق) بل يتعدّاه إلى إخفائه عنّا"، مضيفا أن أثينا شعرت بأنها "خدِعت" بعدما أبلغتها حكومة طرابلس في سبتمبر بأن أي اتفاق من هذا النوع لن يوقّع.

كما أعلن رئيس الوزراء اليوناني، الأحد، أن أثينا ستطلب الدعم من حلف شمال الأطلسي خلال قمّته المنعقدة حاليا في لندن بعد توقيع أنقرة الاتفاق مع حكومة الوفاق الليبية.

وبالفعل سعت أثينا إلى الحصول على دعم من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، الذي قال إنه "لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تنتهك إحدى الدول الأعضاء فيه القانون الدولي بشكل صريح".

وأبرم فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الليبية والرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتفاقية حول التعاون الأمني والعسكري، وترسيم الحدود البحرية بينهما، أواخر الأسبوع الماضي، وسط غضب شعبي ورسمي وتنديد دولي من اتفاقية تتيح لأنقرة اختراق أجواء ليبيا وأراضيها ومياهها الإقليمية دون إذن.

وأثارت اتفاقية السراج وأردوغان جدلا إقليميا كبيرا، خاصة ما يتعلق بترسيم الحدود البحرية بشكل يتحدّى الخرائط المعترف بها والقانون الدولي، وبالتوازي مع سعي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى استثمار الاتفاقية في تصريحاته لاستفزاز الدول المعنية بالمنطقة البحرية مثار الاتفاقية، ومن بينها مصر واليونان وقبرص.

وتتوجّس اليونان، من أن تمسّ الاتفاقية من حقوقها السيادية وتتدخّل في رسم الحدود البحرية بشكل غير قانوني ويتجاوز حقوق الدول المتشاطئة.

وترى أثينا أن الاتفاق غير منطقي من الناحية الجغرافية لأنه يتجاهل وجود جزيرة كريت اليونانية بين الساحلين الليبي والتركي.

واعتبر ديندياس أن "اتفاق الحدود البحرية يقارب المهزلة" لعدم أخذه في الاعتبار جزيرة كريت اليونانية.

وكانت اليونان قد أعربت الأسبوع الماضي عن استيائها من الاتفاق، واستدعت سفيري تركيا وليبيا في أثينا لطلب "معلومات عن مضمونة".

سامح شكري

اتفاقية السراج وأردوغان تعمّق الخلاف بين الليبيين

والعلاقات بين اليونان وتركيا حساسة، خصوصا أن الثانية شكّلت بوابة دخول للآلاف من اللاجئين الذين وصلوا إلى الجزر اليونانية.

ومن جهته أبدى الجيش الوطني الليبي، الذي يخوض معركة لتحرير العاصمة من الإرهاب وفوضى الميليشيات، استنكاره من الاتفاق الذي يهدد أمن ومصالح ليبيا.

وأعلن الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر أن توقيع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا بقيادة فائز السراج على مذكرتي تفاهم أمنية وبحرية مع الحكومة التركية، باطلة ولا تنتج أي أثر في مواجهة الدولة الليبية.

وحذّر الجيش في بيان، الاثنين، من أن الاتفاقية تهدد السلم والأمن الدوليين والملاحة البحرية، وتؤثر بشكل مباشر على مصالح دول حوض البحر المتوسط من خلال محاولة تركيا توسعة نفوذها وتحقيق أطماعها في المنطقة، بحسب موقع بوابة أفريقيا الإخبارية الليبي.

وأكد البيان "أن تركيا أصبحت طرفا مباشرا يهدد مصالح الشعب الليبي في قيام الدولة من خلال تهريبها لكافة أنواع الأسلحة لصالح المجموعات الإرهابية والميليشيات المسلحة، بالإضافة إلى تهديدها لمصالح دول المنطقة من خلال محاولتها السيطرة على مقدرات المنطقة الاقتصادية بحوض البحر المتوسط".

وكان رئيس مجلس النواب الليبي المنتخب عقيلة صالح قد وجّه خطابا لأمانة الجامعة العربية طالب فيه بسحب اعتماد "حكومة الوفاق"، ومقرّها طرابلس، وذلك بعد توقيع السراج مذكرتي التفاهم، لمواجهة النفوذ التركي المتزايد بليبيا وللتصدي لاتفاقية تتيح لأنقرة امتهان السيادة البحرية لليبيا وتشرّع لتدخّلها العسكري.

الحزب الحاكم في الجزائر يتجّه إلى دعم عزالدين ميهوبي مرشح الحزب المنافس

صابر بليدي

الجزائر – أجّلت التطورات السياسية الأخيرة في الجزائر، معالم المآلات التي سينتهي إليها الاستحقاق الرئاسي المقرر في البلاد بعد عشرة أيام.

ويبدو أن مؤشرات جديدة رفعت كثيرا من حظوظ مرشح حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بعدما قرر حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم سحب دعمه من المرشح المستقل عبدالمجيد تبون، وتوجيهه لصالح عزالدين ميهوبي.

وأعلن القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر كروش سلمان، عن انسحابه من رئاسة اللجنة الوطنية لدعم المرشح المستقل عبدالمجيد تبون، وانخراطه في حملة مرشح حزب التجمع الوطني الديمقراطي عزالدين ميهوبي، وبرّر موقفه بما سمّاه "عراقيل حالت دون تحقيق الأهداف المسطّرة من اللجنة".

وشكّل انسحاب سلمان ضربة قاصمة لمديرية حملة المرشح المستقل تبون، وكرّست حالة الارتباك التي يعاني منها في الأسابيع الأخيرة، مما يعطي الانطباع بأن حظوظ الرجل بالفوز بكرسي الرئاسة، قد تقلّصت كثيرا بعدما كان المرشح الأول لها، وأن توجّها داخل السلطة يدفع إلى تغيير البوصلة نحو دعم المرشح عزالدين ميهوبي.

وعرفت حملة تبون، حالة ارتباك منذ الإعلان عن تشكيلها، بسبب نزيف الاستقالات المستمر في صفوف الرجل، بداية من استقالة المدير السابق الدبلوماسي عبدالله باعلي، ثم انسحاب المدير الثاني محمد الأمين مساعيد، وتمرّد رئيس لجنة المساندة كروش سليمان، فضلا عن استقالات لافتة في الولايات والبلديات.

ويبدو أن السلطة القائمة التي فضّلت الصمت خلال الأسابيع الماضية بشأن مرشحها، خاصة في ظل التعهدات التي أطلقها الجنرال أحمد قايد صالح، حول "حياد العسكر وعدم وجود مرشح للجيش"، تتجه الآن إلى سحب البساط من عبدالمجيد تبون، واستخلافه بعزالدين ميهوبي، لأسباب غير معلنة لكنها تعكس التوازنات والتجاذبات الداخلية خاصة في المؤسسة العسكرية.

ويرى مختصون في الشأن الجزائري، أن انقلاب الحزب الحاكم على تبون، في الأمتار الأخيرة من السباق، رغم أنه يعتبر أحد أبنائه، وتوجهه إلى دعم مرشح الحزب الغريم خلال السنوات الماضية، لم يتحقق إلا بعد إيحاءات تكون قد وصلت قيادة الحزب من مراكز نافذة، مما يعطي الانطباع بأن السلطة قد حسمت الأمر بشأن مرشحها.

وأرجأ الأمين العام بالنيابة لحزب جبهة التحرير الوطني علي صديقي، مسألة الكشف عن الموقف النهائي والرسمي للحزب من المرشحين للاستحقاق الرئاسي، إلى الأيام القليلة القادمة، وهو القرار الذي يكون قد حسم بشكل نهائي، مما اضطر رئيس لجنة دعم تبون، إلى إعلان الانسحاب والانخراط في حملة ميهوبي، تماشيا مع ما قرّره الحزب وقبل الكشف عنه.

ولفت علي صديقي لوسائل إعلام محلية، الى امكانية دعم "حزب جبهة التحرير المرشح عزالدين ميهوبي، غير أننا لم نفصل في المرشح الذي ندعمه، والأمر ما زال محلّ نقاش.

وينتظر أن يعلن عن موقف الحزب السبت القادم، على أقصى تقدير، في ظل التوافق المزعوم داخل هيئة المكتب السياسي حول دعم ميهوبي، بينما الضالعون في الشؤون الحزبية في البلاد، يجزمون على أن الموقف يعكس إرادة الدوائر النافذة في السلطة.

ويبدو أن الحملة الانتخابية مرشحة للتصعيد بين الرجلين في أيامها الأخيرة، بسبب الانزعاج السائد في أركان حملة المرشح تبون، مما بدر في محيط عزالدين ميهوبي، رغم أن المرشحين الخمسة، وقّعوا عند انطلاق الحملة الدعائية على ما سمي "ميثاق الشرف الانتخابي"، والذي تضمّن جملة من الضوابط والخطوط التي لا يتم تجاوزها.

وفي هذا الشأن قدّمت حملة المرشح المستقل تبون، شكوى لدى السلطة المستقلة للانتخابات، ضد حملة المرشح ميهوبي، حول "تجاوزات خطيرة تمثّلت في التهديد عن طريق الدعاية المغرضة لأخبار مفادها أن ميهوبي هو رئيس الجمهورية القادم وفق تعليمات فوقية، في إشارة إلى المؤسسة العسكرية".

وهو نفس المنحى الذي ذهب إليه المرشح عبدالقادر بن قرينة، حينما اتهم ميهوبي، بـ"توظيف تقرير يتحدث عن صلته بقيادة أركان الجيش لانتخابه رئيسا للجمهورية"، مما يعطي الانطباع بأن دعم العسكر لميهوبي، لم يعد مجرد سجال بين الأنصار بل صار مصدر قلق لدى المرشحين أنفسهم.